

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.14
21 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الإجمالي الذي تحقق منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

حفظ التنوع البيولوجي*

(الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١)

* قام بإعداد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الجهة التي تتولى إدارة مهام الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا للترتيبات التي اتفقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. وهو محصلة تشاور وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية وغير الحكومية والوكالات الحكومية المهمة ومجموعة كبيرة من المؤسسات الأخرى والأفراد.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ - ٢	أولا - الأهداف الرئيسية
٢	٣ - ١٢	ثانيا - النجاحات
٤	١٣ - ١٥	ثالثا - التغييرات الواعدة
٥	١٦ - ٢٣	رابعا - التوقعات التي لم تتحقق
٧	٢٤ - ٣١	خامسا - الأولويات المستجدة

أولا - الأهداف الرئيسية

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (حفظ التنوع البيولوجي)^(١) مع مراعاة المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الثالثة، التي عقدت في عام ١٩٩٥. والمقصود من الأهداف والأنشطة الموصى بها في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ هو تحسين حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية. والأهداف المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي تتناول أيضا شتى أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقات أخرى ذات صلة.

٢ - وتعلق الأهداف الرئيسية المحددة في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ بتوسيع نطاق التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقات ذات الصلة وتنفيذها، وستقطع خطط العمل شوطا بعيدا في سبيل تحقيق تلك الأهداف. وقد شددت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة، التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٥، على أن حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته يشملان طائفة كبيرة من القضايا القطاعية والشاملة لعدة قطاعات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وأن المدى الفعلي لقيام البلدان النامية التي هي أطراف في الاتفاقية بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية مرهون بقيام البلدان المتقدمة النمو التي هي أطراف في الاتفاقية بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا تنفيذا فعالا. وسلمت اللجنة بأن الاتفاقية توفر آلية رئيسية لتحقيق أهداف الفصل ١٥.

ثانيا - النجاحات

٣ - إن الأهداف المحددة في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ وتلك المحددة في اتفاقية التنوع البيولوجي التي بدأ سريانها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ هيأت الساحة للعمل المكثف والتشاور بما

يتيح الفرصة للتعاون فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والمجتمعات والفئات المستهدفة والأفراد في مجال حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

٤ - وقد أنشئت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجيا عملاً بالمادة ٢٩ من الاتفاقية. والمهمة الأساسية الموكلة إلى تلك الهيئة هي إسداء المشورة العلمية إلى مؤتمر الأطراف بغية تيسير تنفيذ الاتفاقية. أما القضايا الأساسية التي برزت خلال دورات تلك الهيئة الفرعية فكانت القضايا التقنية التفصيلية، مثل كيفية تعزيز سبل الحصول على التكنولوجيا ونقلها ووضع نظم الرصد والتقييم والقضايا التي تتناول التنوع البيولوجي في المناطق الزراعية والبرية والبحرية والساحلية، والمعارف التقليدية.

٥ - وبموجب المادة ٢٩ من الاتفاقية عين مرفق البيئة العالمية بصفة مؤقتة لوضع برامج تشغيل على أساس النظم الإيكولوجية باستخدام توجيهات مؤتمر الأطراف ومعايير تنوع الأنواع والتدجين ودرجة التهديد. وسوف تركز برامج التشغيل طويلة الأجل هذه في بدايتها على النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة. وتتضمن أهدافها إحراز تقدم في تأمين أهداف التنوع البيولوجي العالمي وتوفير إطار لتصميم وتنفيذ الأعمال الوطنية بما ينطوي على تنسيق الأنشطة الدولية والمشاركة بين القطاعات والمشاركة بين الوكالات. وفي عام ١٩٩٥ اعتمد مجلس مرفق البيئة العالمية ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج المنح الصغيرة. وقد اعتمدت في ذلك البرنامج، الذي يركز أساساً على الأنشطة المجتمعية، ١٤٧ منحة في مجال التنوع البيولوجي. واستهلكت أمانة الاتفاقية في عام ١٩٩٦ آلية مقاصدة لتعزيز التعاون التقني والعلمي.

٦ - وكان الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعقود في عام ١٩٩٥ إيذاناً ببداية تنفيذ مبادئ الاتفاقية. فقد اعتمد فيه إطار للعمل العالمي يشجع على دعم الهيئات الدولية الأخرى والتعاون معها وعلى وضع برنامج عمل لعملية الاتفاقية.

٧ - وتتطور الاتفاقية كهيئة توجيه للسياسات تسعى إلى تعزيز العمل من خلال المؤسسات القائمة على نحو ما يتضح من تركيز القرارات على البرامج الإطارية والبيانات التوجيهية. وسوف تتعزز قدرة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على رصد تنفيذها بتحليل التقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف بدءاً من عام ١٩٩٧ فصاعداً والنشر الدوري لمجلة "توقعات التنوع البيولوجي العالمي".

٨ - وقد أبرز الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في بوينس آيريس، المجالات الحيوية المشتركة بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة المبينة في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١.

٩ - وأنشئت أمانة دائمة لكفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية بتوجيه من مؤتمر الأطراف، وبدأت عملها. وقدمت مبادرات وطنية وإقليمية ودولية استجابة لشتى أهداف الاتفاقية والفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١. وجرت وما زالت تجري عمليات إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات من أجل التصدي للقضايا العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، واستمرت، أو تستمر، عملية استجابة السياسات والتشريعات للاتفاقية.

١٠ - وتتعاون أمانة الاتفاقية وتتعاقد مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومع المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة، في مجال تنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات الإقليمية التي ترمي إلى بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بشأن موضوع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

١١ - وكنشاط تعاوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الموارد العالمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أعدت مجموعة مبادئ توجيهية بشأن إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل للتنوع البيولوجي ونظمت محافل عالمية للتنوع البيولوجي لمساعدة الحكومات والجماهير على دمج عناصر التنوع البيولوجي في عملية تحسين تفهم دور التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة وفي رصد التنفيذ والإبلاغ عن التقدم المحرز.

١٢ - وعززت كثرة من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنشطتها المتعلقة باقتصاديات التنوع البيولوجي ليتسنى تشجيع استخدام وتطوير الأدوات الاقتصادية الداعمة لتنفيذ أهداف الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي.

ثالثاً - التغييرات الواعدة

١٣ - مع دخول الاتفاقية الآن مرحلتها الثانية وبتوجيهات اللجنة أصبح من المتوقع أن تتحرك الحكومات نحو دمج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في خطط التنمية الوطنية والسياسات القطاعية. وينتظر وصول التقارير الوطنية عن الأنشطة القطرية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومع اكتساب التنفيذ زخماً على نطاق العالم سيزداد تسليم الحكومات بأهمية حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في برامجها السياسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٤ - وقد ركز كل من استراتيجية اشبيلية لمحميات الغلاف الحيوي التي اعتمدها اليونسكو، وتقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الموارد الوراثية النباتية العالمية، وخطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام من أجل الأغذية والزراعة التي اعتمدها المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية (ليبزغ، ١٩٩٦)، اهتماما عالمي النطاق على إسهام الشبكة العالمية لمحميات الغلاف الحيوي وخطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية النباتية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٥ - وقد أدرج الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، ضمن نظره في قضايا أولوياته وعددها ١١ قضية، حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بطريقة شاملة لعدة قطاعات. وانعكس على النحو الواجب في تقارير الأمين العام إلى الفريق في دورته الثالثة (جنيف، ٩ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) التقدم المحرز في دمج الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في جميع قضايا الغابات ذات الأولوية في برنامج عمل الفريق. أما مجالات برنامج عمل الفريق المحددة باعتبارها أهم المجالات لتكامل الغابات والتنوع البيولوجي فهي البرامج الوطنية للغابات؛ والأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات؛ والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛ والاتجار بالمنتجات والخدمات الحرجية؛ وتقييم المنافع المتعددة للغابات؛ والتقييم النوعي للغابات؛ ومعايير ومؤشرات إدامة الغابات. وقد سلم الفريق ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية كلاهما بأهمية التعاون المثمر وعلاقة العمل المتداعمة التي أرسيت بين العمليتين الحكوميتين الدوليتين.

رابعاً - التوقعات التي لم تتحقق

١٦ - لئن كانت الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وغيرها قد خطت خطوات كبيرة في مواجهة التحديات الهائلة المتأصلة في تنفيذ الأهداف والأنشطة الواردة في الاتفاقية ومن ثم في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ فهناك عدد من المجالات الرئيسية التي لم تتحقق التوقعات بشأنها وهي تشمل (أ) عدم كفاية الموارد المالية الجديدة والإضافية؛ (ب) نقل التكنولوجيات من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامهم؛ (ج) التقاسم المنصف للمنافع؛ (د) عدم دمج التنوع البيولوجي في الخطط القطاعية ونظم الحسابات القومية؛ (هـ) نقص الحوافز على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛ (و) إعادة تأهيل وإصلاح النظم الإيكولوجية المتردية.

١٧ - وكانت لعدم كفاية الموارد المالية الجديدة والإضافية التي توختها الاتفاقية آثار واضحة على الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في مجال حفظ التنوع الأحيائي والاستخدام المستدام للموارد الوراثية، ولا سيما في البلدان النامية. ويعد عدم كفاية القدرات الوطنية (القدرات البشرية والتقنية والمالية) جزءاً من هذه المشكلة بحيث يتطلب حلها تعزيز تلك القدرات.

١٨ - وكان من المتوقع أن يتخذ قرار بشأن إنشاء هيكل مؤسسي دائم لتشغيل الآلية المالية التي تنص عليها الاتفاقية في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في جاكارتا. فقرر مؤتمر الأطراف أن يستمر مرفق البيئة العالمية بعد إعادة هيكلته في العمل بصفة مؤقتة كهيكل مؤسسي، وكلف، في مقرريه ٦/٢ و ٧/٢،

ذلك المرفق بتيسير تنفيذ المادتين ٦ و ٨ من الاتفاقية على وجه السرعة وذلك بتوفير موارد مالية بطريقة مرنة وعاجلة لمشاريع البلدان النامية التي هي أطراف في الاتفاقية. والأمل معقود على أن تفي قضية تجديد مرفق البيئة العالمية ومستوى تمويله من البلدان المتقدمة النمو التي هي أطراف في الاتفاقية بتوقعات مؤتمر الأطراف التي تتمثل في توفير موارد مالية جديدة وإضافية لحفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه.

١٩ - ويظل نقل التكنولوجيات المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه أحد المجالات الرئيسية في التوقعات غير المتحققة لمعظم البلدان النامية التي هي أطراف في الاتفاقية وتحتاج إلى تلك التكنولوجيات لتتسنى لها الاستفادة من مواردها الوراثية بطريقة مستدامة دونما إضرار بالبيئة.

٢٠ - أما عدم إدماج الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الخطط القطاعية ونظم الحسابات القومية فهو يعزى حتى الآن إلى الافتقار إلى منهجيات شاملة تتيج لهذا الغرض. غير أنه ينتظر إحراز تقدم كبير في ذلك المجال مع تزايد عدد البلدان التي تضع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي باستخدام المبادئ التوجيهية الجديدة لتخطيط التنوع البيولوجي التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الموارد العالمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وينصب اهتمام كبير في تلك المبادئ التوجيهية على ضرورة إدراج تدابير حافزة ملائمة لتعزيزا لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في مواقعه وخارج مواقعه، والاعتراف بجهود السكان الأصليين و/أو المحليين القريبين من المناطق المحمية ومجازاتهم.

٢١ - ولا تزال البلدان بعيدة عن تحقيق هدف توفير التدابير الحافزة لتعزيز المنافع المحلية من التنوع البيولوجي، بما في ذلك تأمين الحماية لحقوق الملكية أو الانتفاع؛ وتوفير التعليم والتكنولوجيات الملائمة؛ وتقديم التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمحاصيل والماشية وسائر الممتلكات التي تملكها الحيوانات البرية/الضواري؛ وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة التنوع البيولوجي؛ وتوفير صناديق هبات أو آليات مالية أخرى تكفل التنبؤ بمصادر الدخل وتأمينها، ومن ذلك رسوم المستعملين وحقوق الامتياز والضرائب على استخدام الأراضي والسندات.

٢٢ - وستزداد الأدوار الرئيسية التي يؤديها لاستعادة سلامة النظم الإيكولوجية المتردية والمعطوبة إصلاح الموائل وتأهيلها، اللذان يعتمدان على توافر المواد ومضاعفتها خارج المواقع. وكانت الآمال كبيرة في أذهان المفاوضين على الاتفاقية فيما يتعلق بإمكانية إصلاح وتأهيل النظم الإيكولوجية المتردية والمعطوبة، عن طريق تطبيق المبادئ الإيكولوجية والعلم والتكنولوجيا. غير أن تصاعد الضغوط على النظم الإيكولوجية القائمة والتهديد بمزيد من ترديها يدفعان إلى كثير من الانزعاج نظرا للسلبية الواضحة إزاء النظم الإيكولوجية المتردية بالفعل. وتعزى المشكلة جزئيا إلى عدم وجود قدرات وطنية وإقليمية تفي بالمراد لمعالجة المشكلة، من حيث الموارد البشرية والخبرة اللازمة، بما في ذلك الحاجة إلى المتطلبات التقنية والتكنولوجية والمتطلبات من البنى الأساسية.

٢٣ - وقد وجهت المبادرات الرامية إلى بناء القدرات كما وجه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الثالث مرفق البيئة العالمية إلى معالجة تلك القضية. ووجود مدرّبين ومثقّين وأفراد مهرة ملتزمين هو مفتاح النجاح في صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ولبناء القدرة والدراية على الصعيد الوطني بكفاية وفعالية تلزم إعادة توجيه محور برامج التدريب الحالية. وسوف يستلزم عنصر أساسي في تدريب الجيل القادم من المهنيين تركيزاً جديداً على الجوانب الأوسع لإدارة الموارد والدور الحاسم المتمثل في الحفاظ على المستويات الملائمة من التنوع البيولوجي إلى جانب إدارة الغابات ومصائد الأسماك والزراعة. ويجب تدريب المزيد من العلميين المهرة الذين يطورون ويحمون المرافق في المواقع وخارجها بجميع أنواعها.

خامساً - الأولويات المستجدة

٢٤ - بمضي السنين منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية برز عدد من القضايا التي تتطلب حلاً عاجلاً تأميناً للمكاسب التي تحققت في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك (أ) التركيز على قضايا التنوع البيولوجي البحري والمائي؛ (ب) الدور الحاسم للغابات في حفظ التنوع البيولوجي؛ (ج) زيادة إذكاء الوعي/الدعوة لفكرة تقاسم المنافع والانصاف؛ (د) قضايا السلامة البيولوجية؛ (هـ) ضرورة فهم الطريقة التي تعمل بها النظم الإيكولوجية؛ (و) الدور الحاسم لاقتصاديات التنوع البيولوجي؛ (ز) مشروع منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالموارد الوراثية النباتية؛ (ح) تنفيذ تقييم الآثار البيئية، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية الاقتصادية - الثقافية ذات الصلة؛ (ط) زيادة دور مشاركة القطاع الخاص؛ (ي) أهمية النهج التحوطي ومبدأ "المستعملون يدفعون".

٢٥ - والاعتراف بالمعارف والممارسات التقليدية للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمجازاة على تلك المعارف والممارسات ودور المرأة في مجال التنوع البيولوجي، ومسؤولية مؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة، هي أمور أفسحت جميعاً مجالاً كبيراً لزيادة فعالية سبل توفير الحوافز لحفظ التنوع البيولوجي ومكوناته واستخدامها المستدام، وبعثت قدراً كبيراً من الأمل في أن يتحقق ذلك.

٢٦ - واستجدت قضايا ذات صلة بالتنوع البيولوجي فيما يتعلق بموضوع القدرة الوطنية اللازمة لتنفيذ تدابير الحفاظ الفعال في المواقع عن طريق إيجاد وصون سبل التنظيم أو الإدارة أو منع المخاطر المرتبطة بالأنواع المتفشية و/أو استخدام وإطلاق الكائنات الحية المطورة الناشئة عن التكنولوجيا الحيوية والتي يرجح أن تكون لها آثار بيئية سلبية على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتعال قضية التنوع البيولوجي، ولا سيما الإدراك العام لآثار بحوث التكنولوجيا الحيوية وتطويرها وتطبيقاتها، الاهتمام العالمي الواجب ويزداد توافق الآراء العالمي عليها زيادة سريعة.

٢٧ - وأصبحت زيادة فهم الطريقة التي تعمل بها النظم الإيكولوجية عن طريق البحث والرصد ضرورية لا فيما يتعلق بتأثير الأنواع المتفشية والكائنات الحية المطورة على البيئة فحسب، بل وكما ذكر أعلاه،

من أجل صياغة واعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الملائمة التي ترمي إلى إدراج مختلف القيم المتعلقة بالتنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية ضمن الخطط الإنمائية والسياسات القطاعية على الصعيد الوطني.

٢٨ - وما يمثله دمج قيم التنوع البيولوجي المختلفة من أهمية حيوية لأغراض الحفظ والاستخدام المستدام جعل اقتصاديات التنوع البيولوجي موضوع تحدٍ بوجه خاص لتقييم المنافع المستمدة من الموارد البيولوجية. فقياس القيم الاقتصادية للموارد البيولوجية يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات والمنهجيات المناسبة. وتطبيق هذه المنهجيات سيلقي مزيداً من الضوء على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية/الإيكولوجية لتقييم النظم الإيكولوجية، وسيفيد جميع أصحاب المصلحة في مساعيهم المختلفة ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي. ومن المهم أن توضح من خلال اقتصاديات التنوع البيولوجي العلاقة بين الاقتصاد والتجارة الدولية والتنوع البيولوجي، وذلك لتمكين الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص من اغتنام واقتسام منافع الحوافز الاقتصادية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية. وينبغي ألا تسفر عولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق عن آثار سلبية على اقتصاد الدول أو إيكولوجيتها. ومن التطورات ذات الصلة في هذا المقام مبادرة الأونكتاد المسماة "التجارة الاحيائية" التي يمكن اعتبارها إسهاماً في مجال التقييم الاقتصادي والتدابير الاقتصادية الحافزة لتشجيع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

٢٩ - وضرورة حفظ الثروة الاحيائية في النظم الإيكولوجية المائية تلقى هي ومبادئ تطبيق ذلك تقديرًا أقل من التقدير الذي تلقاه ضرورة حفظ النظم الإيكولوجية البرية. وأصبح حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي البحري والمائي اللذين تخلفا عقوداً قضية من القضايا المستجدة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وهذا يتطلب تركيزاً رئيسياً للاهتمام على الساحة العالمية.

٣٠ - ويظل من التحديات الرئيسية القائمة تنفيذ تقييمات الآثار البيئية (برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة) بالنسبة للمشاريع والبرامج والخطط المقترحة التي يرجح أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على التنوع البيولوجي، كما يظل هذا التقييم قضية تحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لمتخذي القرارات والمسؤولين عن تنفيذ السياسات. والتحدي الاقتصادي في إدارة التنوع البيولوجي هو موازنة المنافع المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد وحفظها مقابل التكاليف الاجتماعية وغير الاجتماعية الناجمة عن الاستخدام غير المستدام أو عدم الاستخدام. والتحدي القائم أمام واضعي السياسات والمسؤولين عن تنفيذها هو إيجاد قدرة مؤسسية لتقييم الآثار البيئية ووضع واعتماد وتطبيق منهجيات لتحليل مستعملي الموارد بجميع التكاليف الاجتماعية لأنشطتهم الراهنة أو المزمعة. وثمة مجموعة واسعة من القطاعات التي لم تدرس حتى الآن آثار وعواقب أنشطتها على حفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه يجب إخضاعها لتقييمات الآثار البيئية من أجل تحديد التكاليف والمنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٣١ - وقد برز دور أكبر لمشاركة القطاع الخاص في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي يستدعي اهتماما على سبيل الأولوية من الحكومات في إطار جهودها الرامية إلى التصدي لقضايا الفقر والتوزيع الجائر للدخل والأصول وكلاهما سببان ونتيجتان لفقدان التنوع البيولوجي و/أو فرط استغلاله. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص من الأمور المهمة في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تعين على التصدي لعيوب السوق أو علاجها باقتناص منافع للدول وسكانها المحليين من السلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي، وخاصة التكنولوجيا الاحيائية التي تبشر كثيرا بزيادة منافع التنوع البيولوجي. ومن الضروري لنجاح السياسات الاقتصادية والمالية للحكومات أن يتعاون القطاع الخاص ويتحمل بصورة جماعية المسؤولية في الإقرار بشواغل الجماهير من جراء العواقب غير المقصودة للتطبيقات التكنولوجية بما فيها التكنولوجية الاحيائية، وفي التصدي لهذه الشواغل، ويشمل ذلك إجراء تقييمات واضحة للآثار البيئية التي تترتب على المشاريع المقترحة.

حاشية

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

- - - - -